المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

ميثاق تأسيس حزب الشباب الوطني

ⴰⵙⵙⵏⴰⵡ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵍⴼⴰ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

FOUNDING CHARTER OF THE NATIONAL YOUTH PARTY

CHARTE FONDATRICE DU PARTI DE LA JEUNESSE NATIONALE

حزب الشباب الوطني

ⵜⴰⵣⵍⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵔⴰⵡⵉⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ

Parti de la Jeunesse Nationale

NYP - PJN

حزب الشباب الوطني

ⴰⵣⴰⵍⴰⵢ ⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ

Parti de la Jeunesse Nationale

الفصل الأول: التعريف بالحزب ومبادئه العامة

I

المادة 1: التسمية ودلالة اسم الحزب

وفقًا لأحكام دستور2011 والقوانين الجاري بها العمل، نطمح نحن شباب وشابات المغرب الى مبادرة تأسيس حزب سياسي يحمل اسم

«حزب الشباب الوطني»

يحمل حزب الشباب الوطني اسم الشباب بكل فخرواعتزاز باعتبارأن هذا الاسم يعبرعن مجموعة من القيم والمبادئ التي يقوم عليها المشروع السياسي للحزب، وفي مقدمتها الفتوة، والحيوية، والقوة، والتجدد، وروح المبادرة، والتطلع إلى الإصلاح والنهضة.

ولا يدل اعتماد الحزب لاسم «الشباب» على تخصيصه لفئة اجتماعية محددة أو حصر انتمائه وتمثيله في فئة عمرية بعينها، و إنما يعبر عن مفهوم أوسع للشباب باعتباره روحًا وقيمةً وموقفًا من الحياة والوطن والمجتمع.

ويعتبر الحزب أن الشباب لا يختزل في مرحلة عمرية محددة، و إنما يتمثل في كل مواطن يتحلى بالحيوية والنشاط، ويحمل روح المبادرة والمسؤولية، ويتمسك بحب الوطن والغيرة عليه، ويتطلع إلى الإصلاح والتقدم والنهضة الشاملة، ويساهم بفعالية في بناء المجتمع وخدمة الصالح العام.

ومن هذا المنطلق، فإن روح الشباب التي يستحضرها الحزب هي روح متجددة لا ترتبط بعمر أو جيل، و إنما تقوم على الإيجابية، والعمل، والطموح، والتجديد، والإيمان بقدرة المجتمع المغربي على التطوروالارتقاء.

ويطمح الحزب، من خلال هذه الرؤية، إلى الإسهام في بناء مغرب شاب ومتجدد ومتحضر، مغرب يستمد من تاريخه وهويته عناصر قوته، وينفتح في الوقت ذاته على المستقبل، ويجعل من

طاقات مواطنيه وقدرتهم على المبادرة والإبداع والإصلاح أساسًا لتحقيق نهضته وتقدمه.

المادة 2: الهوية السياسية للحزب

حزب الشباب الوطني حزب مغربي سياسي يساري حداثي غير راديكالي، ديمقراطي وتقدمي، ذو توجه اجتماعي وطني شعبي، يؤمن بالدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية والمواطن المغربي. ويعمل الحزب على تكريس أسس العدالة الاجتماعية والمجالية، وتكافؤ الفرص، والتضامن، والحرية، والمساواة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتحديث المجتمع والدولة والمؤسسات.

ويستند الحزب إلى رؤية سياسية تجعل من الإنسان المواطن محورًا للعمل العمومي، وتسعى إلى بناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والتضامن بين أفراده ومناطقه، مع الانفتاح على التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

والعلمية التي يشهدها المجال الافريقي والاورمتوسطي و العالمي ككل.

ويجمع الحزب بين الالتزام بالعدالة الاجتماعية ومبادئ اليسار وبين الحداثة والانفتاح والتطور، بما يضمن مواكبة المجتمع المغربي للتحولات المعاصرة مع الحفاظ على هويته الوطنية وتنوعه الثقافي والحضاري الغني والفريد عالميا.

ويعمل الحزب من أجل ترسيخ دولة المؤسسات الخدومة للمواطن والقانون العادل المعمم تنزيله على جميع المواطنين دون تمييز. كما يعمل حزب الشباب الوطني على تعزيز الديمقراطية الحقة لا الترويجية والتي من مظاهرها المشاركة السياسية الحرة، وتطوير الحياة السياسية المغربية، وتجديد النخب الفاعلة وفق منهج ديمقراطي نزيه، مع إتاحة المجال أمام الشباب المغاربة ذكورا و اناثا حق المساهمة الفعلية في تدبير الشأن العام.

المادة 3: طبيعة الحزب

حزب الشباب الوطني تنظيم سياسي وطني مستقل، يقوم على المشاركة السياسية والمسؤولية الوطنية والاجتماعية الشعبية، ويسعى إلى الإسهام في تدبير الشأن العام وخدمة المصلحة العامة، من خلال الوسائل الديمقراطية والمؤسساتية التي يقرها الدستور والقانون.

ويعتبر الحزب العمل السياسي وسيلة لخدمة الوطن والمواطن وتحقيق الصالح العام الذي يترقبه الشعب المغربي ، وليس وسيلة لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية ضيقة.

المادة 4: المرجعية الوطنية والتاريخية

يستمد الحزب مرجعيته من الدستور والقو انين الجاري بها العمل، ومن تاريخ المغرب القديم والوسيط والحديث والمعاصر وكذلك تر اثه وتنوعه الثقافي والحضاري، ويعتبر الحزب الوحدة الوطنية والتر ابية للمملكة إطارًا جامعًا لجميع المواطنات والمواطنين.

المادة 5: الديمقراطية والمشاركة السياسية

يهدف الحزب إلى تنشيط الحياة السياسية الوطنية، وتشجيع المواطنات والمواطنين، ولا سيما الشباب (كما تم التعريف في المادة 1)، على المشاركة في الحياة العامة، والمساهمة في النقاش العمومي وصناعة القرار السياسي.

كما يعمل على نشر ثقافة المسؤولية السياسية والمواطنة الفاعلة، وتشجيع الحوار والنقاش الديمقراطي، وترسيخ التداول السلمي والمؤسساتي للمسؤوليات.

المادة 6: العدالة الاجتماعية والمجالية

يسعى الحزب إلى الحد من مظاهر التفاوت الاجتماعي والمجالي، ومحاربة الإقصاء والتهميش، والدفاع عن تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وصون كرامة المواطن المغربي.

كما يدعم الحزب فكرة تنزيل الجهوية المتقدمة تنزيلا كاملا والانتقال بعدها الى جهوية موسعة. كما يدعوا الحزب العمل بمبدأي اللامركزية واللا تمركز، ويعمل من أجل تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف جهات و أقاليم المملكة، بما يحد من

الفوارق المجالية ويضمن استفادة المواطنين من فرص التنمية بصورة أكثر إنصافًا.

المادة 7: التضامن والتعاون

يؤمن الحزب بأن التضامن والتعاون بين مختلف فئات المجتمع يشكلان أساسًا لبناء مجتمع متماسك وعادل تقل فيه مظاهر الطبقية والتباين المعيشي بين الغاربة، ولذلك يعمل على تعزيز قيم الاشتراكية و التكافل والمسؤولية الاجتماعية والتعاون بين المواطنين والمؤسسات والمجالات الترابية.

المادة 8: الأسرة والمجتمع

يولي الحزب الأسرة المغربية مكانة أساسية باعتبارها نواة الامة وإحدى الركائز الأساسية للمجتمع، ويعمل على دعم استقرارها وتماسكها وصون الروابط الاجتماعية بين أفرادها، في إطار احترام الدستوروالقانون وكرامة جميع أفراد الأسرة.

كما يسعى إلى تعزيز التواصل والحوار بين مختلف مكونات المجتمع المغربي، وتقوية الروابط الاجتماعية والثقافية والحضارية بينها.

المادة 9: الهوية والثقافة المغربية

يعمل الحزب على صون الهوية المغربية وتعزيز الوعي بها، والحفاظ على البصمة الثقافية والحضارية للمملكة، وتشجيع التعريف بالتراث المغربي والمحافظة عليه وتطويره.

ويعتبر الحزب التنوع الثقافي واللغوي والحضاري للمغرب عنصرًا من عناصر غنى المجتمع وقوته، ويسعى إلى تعزيز التواصل والتبادل الثقافي بين مختلف مناطق المملكة ومكوناتها.

المادة 10: الوحدة الوطنية

(الأقاليم الجنوبية وسبتة ومليلية والجزر الجعفرية وجزيرة ليلى)

يعتبر الحزب الوحدة الوطنية المغربية مبدأً أساسيًا وغاية مشتركة، ويعمل على تعزيز الروابط التي تجمع مختلف أبناء الوطن، وترسيخ الانتماء إلى وطن واحد ومصير مشرف و مشترك.

ويلتزم الحزب بالدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية للمملكة، والعمل على تقوية أواصر التضامن والتعاون بين مختلف جهات و أقاليم المملكة، من طنجة شمالًا إلى الكويرة جنوبا.

المادة 11:المساواة في الحقوق والواجبات

يؤكد حزب الشباب الوطني التزامه بمبدأ المساواة بين جميع المواطنين المغاربة، دون تمييز بسبب الوضعية الاجتماعية أو المهنة أو الأصل أو النسب أو غير ذلك من الاعتبارات الشخصية أو الاجتماعية، ويعتبر أن جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون.

ويعمل الحزب على ضمان المساواة في الولوج إلى العدالة والاستفادة من الحماية القانونية، كما يؤكد مبدأ تكافؤ الفرص في الولوج إلى الوظيفة العمومية وفي الاستفادة من الخدمات والمرافق العمومية، على أساس الاستحقاق والكفاءة والشفافية، ودون محاباة أو امتياز غير مشروع.

ويعتبر الحزب أن المواطنة تقوم على مبدأ المساواة وعدم التمييز، و أنه لا يجوز أن تكون الوضعية الاجتماعية أو المهنية أو العائلية أو الأصل أو النسب أساسًا لمنح امتيازات غير مبررة أو حرمان أي مواطن من حقوقه المشروعة.

وفي المقابل، يؤكد الحزب أن التمتع بالحقوق يقترن بتحمل المسؤوليات والوفاء بالواجبات، وأن المطالبة بالحقوق يجب أن تتم في إطار احترام القانون والنظام العام، وأداء الواجبات المدنية والوطنية، بما يحقق التوازن بين الحقوق والواجبات ويعزز المسؤولية والمواطنة الفاعلة.

يؤكد حزب الشباب الوطني أن المرأة والرجل مواطنان متساويان في الكرامة والحقوق والواجبات، ويعتبر المساواة بينهما مبدأً أساسيًا من مبادئ العدالة الاجتماعية والمواطنة والديمقراطية، وشرطًا لتحقيق مجتمع متوازن يقوم على تكافؤ الفرص وعدم التمييز.

ويلتزم الحزب بالدفاع عن مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في مختلف المجالات، ولا سيما في التعليم والتكوين،

والولوج إلى الوظيفة والعمل، والأجروالترقي المهني، والولوج إلى المناصب والمسؤوليات، والمشاركة السياسية والانتخابية، والاستفادة من الخدمات والمرافق العمومية، والحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقًا للدستوروالقوانين الجاري بها العمل.

المادة 12: مبدا فصل السلط

. يؤكد حزب الشباب الوطني التزامه بمقتضيات الدستور المغربي، ولا سيما الفصل الأول منه، الذي ينص على أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وانطلاقًا من مرجعتيه الديمقراطية والحداثية، يدعم الحزب مبدأ فصل السلط وتوازنها وتعاونها، ويعتبره أحد المرتكزات الأساسية لبناء دولة المؤسسات وتعزيز الممارسة

الديمقراطية، وضمان استقلالية المؤسسات واختصاصاتها، والحد من تركيز السلطة، وترسيخ آليات الرقابة والمساءلة.يدعو الحزب إلى تعزيز دور المؤسسات المنتخبة وكذلك توسيع صلاحيات المنتخب، وتقوية آليات الرقابة البرلمانية، وربط ممارسة السلطة بالمسؤولية والمحاسبة، وتطوير الضمانات المؤسساتية الكفيلة بحماية الحقوق والحريات وترسيخ دولة القانون.

المادة13: مكافحة الفساد

يعتبر حزب الشباب الوطني أن الفساد بمختلف أشكاله وصوره يشكل أحد أخطر العوائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ السياسات والبرامج العمومية، وحسن تدبير الموارد والإمكانات الوطنية، كما يساهم في إضعاف الثقة بين المواطن والمؤسسات،

وتقويض الثقة في المرفق العمومي وفي المؤسسات الدستورية.

و انطلاقًا من ذلك، يلتزم الحزب بمكافحة الفساد والرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس والمحسوبية والزبونية وتضارب المصالح، وسائر أشكال الإثراء غير المشروع والانحراف عن قواعد النزاهة والشفافية، في مختلف القطاعات والمجالات، دون تمييز أو تساهل، وفي إطار احترام القانون وضمانات المحاكمة العادلة.

ويدعو الحزب إلى إرساء وتفعيل مساطر قانونية ومؤسساتية صارمة وفعالة للوقاية من الفساد والكشف عنه ومتابعة مرتكبيه وترتيب الآثار القانونية المترتبة عن أفعالهم، مع تعزيز استقلالية وفعالية أجهزة الرقابة والتفتيش والسلطات المختصة بمكافحة الفساد.

كما يؤكد الحزب ضرورة تطبيق القانون على جميع الأشخاص، مهما كانت مو اقعهم أو مسؤولياتهم أو مراكزهم الاجتماعية والإدارية، وعدم التساهل أو

التغاضي عن أفعال الفساد متى ثبتت وفق الإجراءات القانونية، مع ضمان حق الدفاع واحترام قرينة البراءة وسائر الضمانات التي يكفلها القانون.

ويعتبر حزب الشباب الوطني أن مكافحة الفساد ليست مجرد إجراء زجري، و إنما هي سياسة مؤسساتية متكاملة تقتضي كذلك تعزيز الشفافية، وتبسيط المساطر الإدارية، والحد من تضارب المصالح، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وضمان حسن تدبير المال العام والموارد الوطنية.

ويؤمن الحزب بأن حماية مؤسسات الدولة من الفساد وتعزيز نزاهتها وفعاليتها يمثلان شرطًا أساسيًا لترسيخ دولة القانون، وتقليص الفجوة بين المواطن والمؤسسات، واستعادة الثقة في العمل العمومي، وضمان توجيه الموارد الوطنية نحو تحقيق المصلحة العامة والتنمية الشاملة.

المادة 14 حرية الرأي والتعبير

يؤكد حزب الشباب الوطني التزامه بمبدأ حرية الرأي والتعبير، باعتباره حقًا أساسيًا من حقوق المواطن وركيزة من ركائز الممارسة الديمقراطية، وذلك انسجامًا مع الفصل 25 من الدستور المغربي الذي يضمن حرية الفكر والرأي والتعبير بجميع أشكاله.

ويعمل الحزب على تعزيز الآليات القانونية والمؤسساتية الكفيلة بتمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم ومو اقفهم و انتقاداتهم للسياسات العمومية وأداء المؤسسات والمسؤولين، والمساهمة في النقاش العمومي، دون تضييق غير مشروع على ممارسة هذا الحق أو استعمال السلطة لمعاقبة المواطن لمجرد تعبيره عن رأي أو انتقاده لعمل عمومي، مع احترام المقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

كما يدعو الحزب إلى توفير بيئة مؤسساتية تضمن للمواطن ممارسة حقه في النقد والتعبير بحرية ومسؤولية،

وترسخ حقه في مساءلة المؤسسات والمساهمة في تقييم السياسات العمومية، باعتبار النقد البناء آلية أساسية لتصحيح الاختلالات وتحسين أداء المؤسسات.

ويؤكد الحزب، في المقابل، أن ممارسة حرية الرأي والتعبير تقتضي احترام القانون وكرامة الأشخاص وحقوقهم وحرياتهم، والامتناع عن التحريض على العنف والكراهية أو التشهير والاعتداء على الغير، بما يجعل حرية التعبير ممارسة مسؤولة قائمة على الوعي والاحترام والحوار.

ويعتبر حزب الشباب الوطني أن المواطن الواعي والناقد والمسؤول يشكل عنصرًا أساسيًا في الحياة الديمقراطية، وأن حماية حقه في التعبير والنقد تساهم في تعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات وترسيخ دولة القانون والممارسة الديمقراطية.

الفصل الثاني: الحزب والقطاعات

II

يهدف حزب الشباب الوطني، بالدرجة الأولى، إلى خدمة المواطن المغربي وتعزيز رفاهه وتحسين ظروف عيشه باعتبار أن تحقيق هذه الغاية يقتضي إيلاء عناية خاصة للقطاعات الحيوية، وفي مقدمتها التعليم والتكوين والصحة، والتشغيل، والسكن، والحماية الاجتماعية والاقتصاد والاستثمار، والفلاحة، والنقل، والعدالة والإدارة العمومية، والبيئة والتنمية المستدامة .كما يسعى الحزب إلى المساهمة في بناء سياسات عمومية فعالة تستجيب للحاجيات الحقيقية للمواطنين وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

التعليم والتكوين المهني

المادة15: التعليم

يولي حزب الشباب الوطني، باعتباره حزب يساري حداثي تقدمي وطني شعبي، أهمية استراتيجية للعلم والمعرفة والتربية والتعليم، باعتبارها مرتكزات أساسية لبناء مجتمع متقدم، وتعزيز استقلالية القرار الوطني، وتأهيل الموارد البشرية، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي هذا الإطار، يعمل حزب الشباب الوطني على:

1. النهوض بالعلوم والمعارف، ولا سيما العلوم الحقة والتطبيقية، وتشجيع البحث العلمي والابتكار، وتطوير البنيات والمؤسسات والمختبرات والمراكز العلمية المخصصة لها، وتوفير الوسائل والتجهيزات الضرورية لتمكين الباحثين والأطر الأكاديمية من أداء مهامهم في ظروف ملائمة.

2. يولي حزب الشباب الوطني قطاع التعليم أولوية وطنية، ويسعى إلى ترسيخ مبدأ مجانية التعليم وضمان تكافؤ الفرص في الولوج إليه، باعتباره حقاً أساسياً ورافعة للتنمية والعدالة الاجتماعية. ويؤكد الحزب أن التعليم هو هيكل الدولة الاجتماعية، وأحد أهم الأسس لبناء مجتمع متعلم ومنتج وقادر على تحقيق التنمية المستدامة.

3. تخصيص خمسة في المئة من الناتج الداخلي الخام لقطاع التعليم بغية تطوير التكوين الأكاديمي والبحث العلمي والارتقاء بمستوى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث، بما يضمن تكوينًا أكاديميًا وبحثيًا ذا مستوى دولي، يليق بالمتعلم والطالب والباحث المغربي، ويمكنهم من المنافسة العلمية والأكاديمية على الصعيد الدولي.

4. العناية بالآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، باعتبارها مكونات أساسية

للمعرفة ولتكوين المواطن والباحث، والعمل على تطوير البحث والتكوين فيها وربطها بقضايا المجتمع والدولة والتحولات الوطنية والدولية.

5. مراجعة وتجديد المناهج والبرامج الدراسية بصورة دورية، بما يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية، ويرسخ التفكير النقدي والإبداع والاستقلالية الفكرية، مع إعادة النظر في استعمال الزمن المدرسي وساعات التدريس و أنماط التعلم، بما يراعي مصلحة المتعلم وجودة التحصيل.

6. النهوض بالمدرسة العمومية المغربية وضمان عموميتها ومجانيتها وجودة خدماتها، والحفاظ على مركزيتها ودورها الأساسي في تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، مع رفض كل أشكال الإخلال بمبدأ المرفق العمومي أو تحويل التعليم العمومي إلى مجال يخضع لمنطق الامتياز أو التفاوت الاجتماعي.

7. مراجعة السياسات المتعلقة بالولوج إلى الوظيفة العمومية في قطاع التربية والتعليم، والعمل على إلغاء أو مراجعة آليات التسقيف التي تحد من آفاق الولوج إلى المهنة، وفتح مسارات واضحة وشفافة للتوظيف، وتيسير الولوج إلى الوظيفة على أساس الاستحقاق والكفاءة وتكافؤ الفرص، مع التصدي لكل أشكال الفساد والمحسوبية والزبونية، والحد من التعقيدات والبيروقراطية غير المبررة.

8. تعزيز الحياة الفنية والثقافية داخل المؤسسات التعليمية، وإدماج الفنون في الحياة المدرسية بصورة فعلية ومنظمة، بما يشمل الفنون السبعة، وهي: العمارة، النحت، الرسم، الموسيقى، الأدب والشعر، الفنون الأدائية والدراما، والسينما والفنون السمعية البصرية، مع توفير الفضاءات والتجهيزات والبرامج الملائمة لممارسة هذه الفنون.

9. تعزيز التحول الرقمي في المنظومة التعليمية وتوظيف التقنيات الرقمية والوسائل التكنولوجية الحديثة في التعليم والتعلم والبحث والتقييم، مع الحفاظ في الوقت ذاته على القيمة التربوية والرمزية للممارسات التعليمية التقليدية، ولا سيما دور المدرس في الكتابة والرسم والتوضيح على السبورة، باعتبارها أدوات بيداغوجية لا تزال ذات أهمية في العملية التعليمية.
10. تحسين الوضعية المادية والاجتماعية لنساء ورجال التعليم، والرفع التدريجي من أجورهم وتحسين ظروف عملهم، بما يعزز مكانتهم الاجتماعية ويكرس الاعتراف بدورهم المحوري في بناء المجتمع، مع توفير الحماية القانونية والمؤسساتية والظروف المهنية الكفيلة بضمان سلامتهم وكرامتهم أثناء مزاولة مهامهم.
11. ترسيخ التربية على القيم داخل المنظومة التعليمية، من خلال تعزيز قيم المسؤولية والاحترام

والتضـــامن والحرية والمســـاواة والعدل والمواطنة وحقوق الإنســـان، إلى جانب التربية الدينية القائمة على الاعتدال والتسامح وقبول الاختلاف ونبذ العنف والتطرف وخطاب الكراهية، بما يســـاهم في تكوين مواطن متوازن، منفتح، مســـؤول ومتشـــبع بـالقيم الإنسانية والوطنية.

12. ربط التعليم بالبحث العلمي وبحاجات المجتمع وســـوق الشـــغل، وتشـجيع المؤســـســـات التعليمية والجـامعيـة على الانفتـاح على محيطهـا الـوطني والـدولي، وتعزيز التعـاون الأكـاديمي والعلمي وتبـادل الخبرات والمعارف، بما يخدم التنمية الوطنية ويرفع من قدرة المغرب على إنتاج المعرفة وتوطينها.

المادة16: التكوين المهني

يولي حزب الشباب الوطني أهمية خاصة للتكوين المهني باعتباره آلية أساسية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ويدعم الحزب مبدأ التزام الدولة، في شخص الحكومة والجهات والمؤسسات المعنية، بالعمل على إدماج كل مواطن حامل للشهادة قادرعلى العمل في سوق الشغل، أو تمكينه، عند تعذر ذلك، من إعادة التكوين والتأهيل في تخصصات جديدة تتلاءم مع حاجيات سوق العمل. كما يقترح الحزب أن تتكفل الدولة بالنفقات الكاملة للتكوين لفائدة الراغبين فيه ممن يثبت عجزهم عن تحمل تكاليفه، شريطة التزام المستفيد بإتمام كامل سنوات التكوين واحترام متطلباته. ويهدف هذا التوجه إلى الحد من البطالة والهشاشة، وحماية الشباب من الإقصاء والإدمان، وتعزيز شعورالمواطن بالانتماء والثقة في مؤسسات الدولة، حتى لا يشعربأنه متروك لمصيره أوخارج دائرة الاهتمام العمومي.

الصحة

يولي حزب الشباب الوطني قطاع الصحة أهمية استراتيجية، باعتباره أحد الركائز الأساسية لحماية الموارد البشرية وضمان استمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤكد الحزب أن الاستثمار في صحة المواطن يساهم في الحفاظ على القدرة الإنتاجية للمجتمع، وتعزيز جودة الحياة، وضمان حق الجميع في الولوج إلى خدمات صحية عمومية فعالة وعادلة.

المادة17: الصحة حق اساسي

يعتبر حزب الشباب الوطني الصحة حقاً أساسياً من حقوق المواطن، ولا ينبغي أن تكون القدرة المالية عائقاً أمام الحصول على العلاج الضروري. ويلتزم الحزب بالدفاع عن سياسة صحية تضمن للمواطنين

الاستفادة من خدمات علاجية ذات جودة، في إطار من العدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة.

المادة18: مجانية العلاج للفئات الهشة

يدعم حزب الشباب الوطني توسيع نطاق مجانية العلاج لفائدة الفئات الاجتماعية الهشة وذات الدخل المحدود، خصوصاً في الحالات التي تشكل فيها تكاليف العلاج عبئاً يفوق قدرتها المالية. ويرى الحزب أن الوضع الاقتصادي للمواطن لا ينبغي أن يحول دون حصوله على الرعاية الصحية الضرورية.

المادة19: التغطية الصحية

يسعى حزب الشباب الوطني إلى تعزيز التغطية الصحية وتوسيع الاستفادة منها لتشمل جميع المواطنين، مع ضمان فعاليتها لا رمزيتها فقط وقدرتها على تغطية

الاحتياجات الصحية الأساسية والضرورية والمستعجلة. كما يؤكد الحزب ضرورة تعميم و تبسيط إجراءات الاستفادة من الخدمات والتعويضات الصحية والحد من العراقيل التي تواجه المواطنين.

المادة20: الصحة والمجال الترابي الوطني

يسعى حزب الشباب الوطني إلى القضاء على الفوارق الصحية بين مختلف جهات المملكة، وبين المجالين الحضري والقروي، من خلال ضمان توزيع عادل للمستشفيات والمراكز الصحية والأطر الطبية والتجهيزات. ويهدف الحزب إلى تمكين كل مواطن، أينما كان موقعه، من الاستفادة من خدمات صحية عمومية ذات جودة وفي ظروف عادلة.

المادة21:التجهيز و الأمان

يؤكد حزب الشباب الوطني ضرورة تعزيز المستشفيات العمومية بالتجهيزات الآلية والعلاجية الكافية والملائمة، مع الحرص على صيانتها وضمان جاهزيتها وسلامتها بشكل مستمر. كما يقترح الحزب اعتماد هامش احتياطي من الأسرّة يقدر بنحو 20% من الطاقة الاستيعابية لكل مستشفى، إلى جانب توفير أجهزة ومعدات طبية احتياطية غير مستعملة وجاهزة للتشغيل عند الحاجة، بما يضمن استمرارية الخدمات الصحية وتفادي توقفها نتيجة الأعطاب أو الضغط الاستثنائي على المؤسسات الصحية.

كما يجب تعميم هذه الخدمة على جميع مستشفيات المملكة دون استثناء.

المادة22: تشديد اليات الرقابة

يدعم حزب الشباب الوطني تشديد آليات الرقابة والتفتيش بمختلف المستشفيات والمرافق الصحية العمومية، من خلال اعتماد عمليات تفتيش دورية ومنتظمة تهدف إلى ضمان حسن سير المؤسسات واحترام المعايير المهنية والتنظيمية. كما يؤكد الحزب ضرورة رصد أوجه التهاون أو الاختلالات الإدارية والتنظيمية ومعالجتها في حينها، بما يضمن جودة الخدمات الصحية وحماية حقوق المواطنين.

المادة23: كرامة المريض

يؤكد حزب الشباب الوطني أن كرامة المريض يجب أن تكون في صلب المنظومة الصحية، من خلال ضمان معاملته باحترام وتوفير ظروف لائقة أثناء تلقي العلاج. كما يدعم الحزب تعزيز آليات استقبال شكاوى المواطنين

ومعالجتها، بما يساهم في تحسين العلاقة بين المواطن والمؤسسات الصحية.

المادة24: كرامة الموظف

يولي حزب الشباب الوطني أهمية خاصة لصون كرامة العاملين في القطاع الصحي وتحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية، باعتبارهم ركيزة أساسية للمنظومة الصحية .ويدعم الحزب تحسين الأجور والتعويضات بما يتناسب مع المسؤوليات والمهام الموكولة إليهم، إلى جانب تحسين ظروف العمل وتوفير الحماية المهنية، بما يعزز الاستقرار والتحفيز ويرتقي بجودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

المادة25: الدواء

يدافع حزب الشباب الوطني عن ضمان توفر الأدوية الأساسية وجعلها في متناول المواطنين، ولا سيما الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة أو يحتاجون إلى علاج مستمر. كما يدعم الحزب تعزيز آليات مر اقبة توفر الأدوية وأسعارها بما يساهم في حماية القدرة الشر ائية للمواطن.

المادة26: الكشف المبكر

يولي حزب الشباب الوطني أهمية للوقاية الصحية والكشف المبكر عن الأمراض، باعتبارهما وسيلتين أساسيتين للحد من المضاعفات الصحية والتكاليف العلاجية. ويدعم الحزب تطوير حملات التوعية والفحوصات الوقائية، وتعزيز الثقافة الصحية داخل المجتمع.

الشغل والسكن

يعتبر حزب الشباب الوطني أن الشغل والسكن يشكلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق الاستقراروالكرامة الاجتماعية للمواطن. ومن هذا المنطلق، يولي الحزب أهمية خاصة لسياسات التشغيل والسكن، من خلال دعم خلق فرص شغل لائقة ومستدامة، وتيسير الولوج إلى السكن الملائم، بما يساهم في تحسين ظروف العيش وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين.

الشغل

المادة27: الوظيفة العمومية والخاصة

تبسيط وتيسير الولوج إلى الوظيفة العمومية، والحد من التعقيدات والإجراءات البيروقراطية غير الضرورية، مع ضمان تكافؤ الفرص والاستحقاق. كما يشجع الحزب دعم المشاريع والاستثمارات الخاصة القادرة على خلق أعداد مهمة من فرص الشغل، شريطة خضوعها لرقابة الدولة

واحترامها للتشريعات الجاري بها العمل، ولا سيما المدة القانونية للعمل، وشروط السلامة والصحة المهنية، والحد الأدنى للأجور المعتمد من طرف الدولة، بما يضمن حماية حقوق الأجراء ويحول دون استغلالهم أو إرهاقهم بما قد يضر بصحتهم وسلامتهم.

المادة28: الاستثمار الخارجي وخلق فرص التشغيل

يدعم حزب الشباب الوطني إمكانية اعتماد تحفيزات وتخفيضات ضريبية محددة ومؤقتة لفائدة الشركات الأجنبية العالمية المستثمرة بالمملكة، شريطة التزامها بخلق عدد مهم من فرص الشغل لفائدة المواطنين، واحترامها الكامل للمقتضيات والشروط المنصوص عليها في المادة 27 من ميثاق الحزب، ولا سيما ما يتعلق بحقوق الأجراء وشروط العمل والأجوروالمدة القانونية للعمل. ويهدف هذا التوجه إلى تشجيع الاستثمار المنتج وربط التحفيزات العمومية بتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي ملموس.

المادة28:الأوراش

يدعم حزب الشباب الوطني إطلاق أوراش وبرامج وطنية للتشغيل تستهدف إدماج الباحثين عن العمل، ولا سيما الشباب، في مشاريع ذات منفعة عامة، من خلال أوراش تهيئة وصيانة الطرق، وتأهيل المر افق العمومية، والتشجير وحماية البيئة، وصيانة شبكات الماء والتطهير، وترميم المؤسسات التعليمية والصحية، وتنمية البنيات التحتية بالمناطق القروية والنائية. ويهدف هذا التوجه إلى توفير فرص شغل مستدامة لا مؤقتة، وتنمية المهارات المهنية، والمساهمة في تنفيذ مشاريع تخدم المصلحة العامة.

السكن

المادة29: السكن حق للجميع

من خلال برنامج دارنا

DARNA

DARNA

يولي حزب الشباب الوطني قطاع السكن أهمية خاصة، ويهدف إلى الانتقال من منطق الاعتماد المستمرعلى الكراء إلى سياسات تُمكّن الفئات الاجتماعية الهشة من الاستقرار السكني، من خلال إحداث تجمعات سكنية عمومية ذات جودة معمارية منسجمة مع النسيج العمراني للمدن، بما يضمن عدم تمييزها عمرانياً أو اجتماعياً عن باقي الأحياء.

وتوجه هذه المساكن أساساً إلى الأسر محدودة أو منعدمة الدخل، والأرامل، والأيتام، والشباب في بداية حياتهم الأسرية، على أن تتم دراسة طلبات الاستفادة وفق معايير اجتماعية واضحة وشفافة، وألا تتجاوز مدة دراسة الملف والرد عليه أسبوعاً. ويضمن الحزب للمواطن حق الطعن في قرار الرفض، شريطة تقديم طلب لإعادة معاينة ودراسة وضعيته.

ويقترح الحزب اعتماد مساهمة رمزية في مقابل الاستفادة من السكن تحدد وفق الوضعية الاجتماعية للمستفيد، على ألا تقل عن 150 درهماً ولا تتجاوز 350 درهماً كل ثلاثة اشهر، مع إعفاء الأسر منعدمة الدخل والأسر الأشد هشاشة وفق المعايير المعتمدة. كما يدعم الحزب تسهيل الولوج إلى السكن الاقتصادي الخاص، مع إمكانية تقديم دعم للأسر التي تختار هذا النوع من السكن بدل السكن العمومي المقترح، وفق شروط واضحة. وفي جميع الحالات، تلتزم الدولة بتيسير حصول المستفيدين على الوثائق

الإدارية اللازمة ومواكبتهم في مختلف الإجراءات المرتبطة بالسكن.

الحماية الاجتماعية

المادة30: المعاش التقاعدي

يؤكد حزب الشباب الوطني أهمية ضمان معاش تقاعدي يكفل للموظف المتقاعد مستوى عيش كريم ومستقراً، بما يحفظ استقلاليته المالية ويجنبه الاضطرار إلى ممارسة نشاط مهني إضافي بسبب الحاجة إلى الدخل. وفي هذا الإطار، يدعم الحزب اعتماد آليات لمراجعة المعاشات تراعي، عند الاقتضاء، الوضعية الأسرية والاجتماعية للمتقاعد، ومدى تحمله لمسؤوليات أسرية، ووجود أشخاص تحت كفالته، وفق معايير قانونية واجتماعية واضحة.

كما يدعم الحزب اعتماد تدابير اجتماعية لفائدة المتقاعدين، من بينها إعفاؤهم من رسوم الولوج إلى المسارح ودور الثقافة، والاستفادة من تخفيض بنسبة 50% على تذاكر القطارات والحافلات، وبنسبة 30% على تذاكر النقل الجوي، وفق الشروط والآليات التي تحددها القوانين والجهات المختصة. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز اندماج المتقاعدين في الحياة الاجتماعية والثقافية، وتشجيعهم على الحفاظ على نشاطهم وتواصلهم مع المجتمع، والحد من العزلة والإقصاء الاجتماعي بغية تجديد وبعث روح الشباب لدى المتقاعد.

المادة31: مكاتب يد فيد

YAD-FYAD

YAD-FYAD

يؤكد حزب الشباب الوطني ضرورة حماية العامل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن فقدان الشغل، ويدعم اعتماد نظام للتعويض عن فقدان العمل يضمن للمستفيد دخلاً لا يقل عن الحد الأدنى القانوني للأجور، وفق شروط الاستفادة التي يحددها القانون، إلى حين إعادة إدماجه في سوق الشغل.

وفي حالة غياب أو عدم كفاية الآليات القائمة للإدماج المهني، يتعهد الحزب بإحداث مكاتب جهوية و إقليمية تحت اسم «يد فيد»، تختص بمواكبة الباحثين عن العمل وتسريع عملية إدماجهم في سوق الشغل، من خلال ربطهم بالمؤسسات والمقاولات، وتوجيههم نحو فرص الشغل والتكوين المناسبة، وتتبع ملفاتهم إلى حين تحقيق الإدماج المهني، بما يحد من فترات الانتظاروالبطالة.

المادة32: برنامج حنا مغاربة

HNA-mgharba

يقترح حزب الشباب الوطني برنامج «حنا مغاربة»، باعتباره برنامجاً للدعم المباشر، يهدف إلى تعزيز الحماية الاجتماعية ومساندة الأسر والأفراد الذين يوجدون في وضعية اجتماعية أو اقتصادية صعبة، بما يساهم في ضمان حد أدنى من الاستقرار وتحسين ظروف العيش. وفي الوقت نفسه، يسعى البرنامج إلى توجيه الدعم نحو الفئات الأكثر احتياجاً وفق معايير اجتماعية واضحة وشفافة، بما

يضمن وصوله إلى مستحقيه والحد من مظاهر الهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

كما يتعهد حزب الشباب الوطني بالعمل على حماية القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال اعتماد آليات لتسقيف أسعار المواد الأساسية وبعض المواد الضرورية ذات الأهمية بالنسبة للأسر، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية، والمحروقات، وبعض المنتجات المرتبطة بالنظافة والصحة والنقل، وفق ضوابط قانونية و اقتصادية واضحة.

كما يؤكد الحزب ضرورة تعزيز مراقبة صندوق المقاصة وضمان توجيه موارده إلى الأهداف الاجتماعية المخصصة لها، ومحاربة المضاربة والاحتكار والممارسات التي تساهم في الرفع غير المبرر للأسعار. ويقترح الحزب اعتماد أسعار مرجعية أو سقوف سعرية للمواد والخدمات التي تؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين، بما يضمن توفير الضروريات بأسعار مناسبة لمختلف فئات المجتمع،

ويحافظ على كرامة المواطن وقدرته على تلبية حاجياته الأساسية.

المادة33: برنامج ولادنا

WLADNA

برنامج «ولادنا» لدعم الطفولة

يدعم حزب الشباب الوطني الطفولة من خلال برنامج «ولادنا»، وهو برنامج يهدف إلى مكافحة الفقر والأمية والحرمان من الحقوق الأساسية في صفوف الأطفال، والحد من الآثار الناتجة عن الصدمات النفسية التي قد

يتعرضون لها. ويعمل البرنامج على مواكبة الطفل في مساره الدراسي والصحي، وتعزيز علاقته بأسرته ووالديه ومحيطه الاجتماعي، مع توفير آليات للتتبع والمواكبة بما يساعد على ضمان نموه في بيئة آمنة ومستقرة.

كما يهدف برنامج «ولادنا» إلى تعزيز رفاه الأطفال ورفع مستوى شعورهم بالسعادة والأمان والانتماء، من خلال دعم الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية التي تساهم في نموهم المتوازن.

ويولي البرنامج عناية خاصة للأطفال في وضعية إعاقة، من خلال إعفائهم بنسبة 100% من المصاريف المرتبطة بالترفيه والأنشطة الثقافية والرياضية، وكذا بعض المصاريف الأساسية، ولا سيما المستلزمات المدرسية والتطبيب، وفق الآليات والشروط التي يحددها البرنامج، بما يضمن تكافؤ الفرص وعدم حرمانهم من حقوقهم بسبب وضعيتهم.

كما يسعى برنامج «ولادنا» إلى إدماج الأطفال المتخلى عنهم داخل المجتمع والأسرة، مع إعطاء الأولوية للتبني وفق المساطر القانونية المعمول بها، مع ضمان مواكبة الأطفال بعد إدماجهم وتتبع مدى استقرارهم واندماجهم داخل الأسرة والمحيط الاجتماعي، بما يراعي مصلحتهم الفضلى ويحمي حقوقهم وكرامتهم.

الاقتصاد الوطني

فلاحة -صناعة- تجارة وخدمات

يسعى حزب الشباب الوطني إلى بناء اقتصاد وطني منتج ومتوازن، يقوم على تعزيز الإنتاج المحلي، وتشجيع الاستثمار، وتطوير الصناعة والفلاحة والخدمات والتكنولوجيا، والرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق الدولية. كما يهدف الحزب إلى تنمية

الصادرات وتنويعها، وتقليص الاعتماد المفرط على الواردات، بما يساهم تدريجياً في تحسين الميزان التجاري وتقوية استقلالية الاقتصاد الوطني، مع العمل على الحد من مظاهر اقتصاد الريع والاحتكار وربط الامتيازات الاقتصادية بالمردودية والاستثماروخلق فرص الشغل.

ويضع الحزب ضمن رؤيته الاقتصادية هدفاً بعيد المدى يتمثل في الرفع التدريجي من الناتج الداخلي الخام للمملكة إلى مستوى يقارب 250 مليار دولار، على أن يتحقق ذلك من خلال نمو اقتصادي مستدام قائم على زيادة الإنتاج والقيمة المضافة، وتطوير القطاعات الصناعية والفلاحية والخدماتية، وتشجيع الابتكار والاستثمار، وتحسين إنتاجية الاقتصاد الوطني، وليس من خلال الاعتماد على المديونية أو المضاربة أو مصادر النمو الظرفية.

ويتبنى الحزب نموذجاً يقوم على اقتصاد موجّه ومنظّم، تكون فيه للدولة مسؤولية تحديد التوجهات والأولويات الاقتصادية الكبرى، ووضع خطط وطنية لتطوير

القطاعات الاستراتيجية، وتوجيه جزء من الاستثمارات نحو المجالات التي تخدم المصلحة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ولا يعني هذا النموذج إلغاء حرية الاستثمار أو المبادرة الخاصة، بل تنظيمها وتأطيرها بما يضمن المنافسة العادلة ويمنع الاحتكار والريع، مع ترك المجال للمقاولات والمستثمرين للمبادرة والإنتاج والابتكار.

وفي هذا الإطار، يعمل الحزب على تحقيق توازن بين دور الدولة ودور القطاع الخاص، بحيث تتولى الدولة التخطيط والتنظيم والمراقبة وحماية القطاعات الحيوية، بينما يساهم القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج وخلق فرص الشغل والابتكار، وفق قواعد واضحة وشفافة تضمن توجيه النشاط الاقتصادي نحو التنمية ورفع مستوى معيشة المواطنين.

الفلاحة

يولي حزب الشباب الوطني القطاع الفلاحي أهمية استراتيجية، باعتباره قطاعاً أساسياً للأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومصدراً مهماً لفرص الشغل والدخل في العالم القروي. وينطلق الحزب في رؤيته من ضرورة الانتقال من فلاحة تعتمد بدرجة كبيرة على الظروف المناخية وتقلبات التساقطات إلى فلاحة أكثر إنتاجية وقدرة على مواجهة الجفاف وندرة المياه والتغيرات المناخية. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في ظل الضغط المتزايد على الموارد المائية، الذي أصبح من أبرز التحديات التي تواجه الفلاحة المغربية.

ويقترح الحزب وضع برنامج وطني لتحديث التجهيزات الفلاحية، يهدف إلى تمكين الفلاحين، ولا سيما صغار

ومتوسطي الفلاحين، من الولوج إلى الآلات والمعدات الزراعية الحديثة، بما في ذلك الجرارات، وآلات الحرث والحصاد، ومعدات البذر، وأنظمة الري الحديثة، ومعدات التخزين والتبريد، والتجهيزات الرقمية التي تساعد على تتبع المزروعات وتحسين استعمال الموارد. كما يدعم الحزب إنشاء مراكز جهوية للمعدات الفلاحية يمكن للفلاحين الاستفادة من خدماتها أو استئجار معداتها بتكلفة مناسبة، بما يخفف عنهم كلفة اقتناء الآلات الفردية.

ويولي الحزب أهمية خاصة لترشيد استعمال المياه في القطاع الفلاحي، من خلال توسيع استعمال تقنيات الري المقتصد للمياه، وتأهيل شبكات الري، وتشجيع تجميع مياه الأمطار حيثما كان ذلك ممكناً، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في المجالات التي تسمح بها المعايير الصحية والبيئية، مع تشديد مراقبة استنزاف المياه الجوفية. كما يدعم الحزب توجيه الدعم والاستثمارات

نحو الزراعات والأنظمة الإنتاجية الأكثر ملاءمة للموارد المائية المتاحة، بدل تشجيع أنماط إنتاج تفرض ضغطاً غير مستدام على الموارد المائية. وتنسجم هذه الأولويات مع التوجهات التي تركز على تحديث الري وتحسين إنتاجية المياه والتكيف مع الجفاف.

كما يدعم حزب الشباب الوطني تطوير البحث الزراعي والإرشاد الفلاحي، وربط الفلاحين بمراكز البحث والخبراء والتقنيات الحديثة، وتوفير معلومات منتظمة حول حالة الطقس، والأمراض الزراعية، والأسعار، وحاجيات الأسواق. ويقترح تعزيز استعمال التقنيات الرقمية والطائرات المسيرة وأجهزة الاستشعار، في حدود ما يسمح به القانون، من أجل مراقبة المزروعات وتحديد حاجياتها من الماء والأسمدة والتدخل في الوقت المناسب.

ويولي الحزب عناية خاصة بصغار الفلاحين، من خلال تسهيل حصولهم على التمويل والتأمين الفلاحي والتكوين والمعدات، وتشجيع التعاونيات الفلاحية التي تمكنهم من

تجميع الإنتاج وشراء المدخلات وتسويق منتجاتهم بشكل جماعي. كما يدعم تطوير سلاسل التخزين والتبريد والنقل، للحد من ضياع المنتجات الزراعية وتقليص الفارق بين سعر المنتج عند الفلاح وسعره النهائي في السوق.

ويهدف الحزب كذلك إلى تطوير الصناعات الغذائية المرتبطة بالفلاحة، بحيث لا يقتصر النشاط على إنتاج المواد الأولية وتصديرها، بل يتم تحويل جزء أكبر منها داخل المملكة إلى منتجات ذات قيمة مضافة، وهو ما يمكن أن يساهم في خلق فرص شغل جديدة وتنويع الصادرات وتحسين دخل الفلاح. كما يدعم تشجيع العلامات والمنتجات المغربية ذات الجودة، وتطوير معايير السلامة والجودة والتعبئة والتغليف بما يسمح بتوسيع حضور المنتجات المغربية في الأسواق الدولية.

ويؤكد الحزب أن تنمية الفلاحة يجب أن تكون مرتبطة بتنمية العالم القروي، ولذلك يدعم تحسين الطرق والمسالك القروية، وتوفير وسائل النقل والتخزين، وتقوية

الخدمات الصحية والتعليمية والرقمية، بما يحد من العزلة الاقتصادية والاجتماعية للمناطق القروية ويجعل الاستثمار فيها أكثر جاذبية.

الصناعة

يعتبر حزب الشباب الوطني الصناعة إحدى الركائز الأساسية لبناء اقتصاد وطني إنتاجي ومتنوع، والحد من التبعية المفرطة للواردات، ورفع القيمة المضافة للاقتصاد الوطني. وينطلق الحزب من ضرورة الانتقال تدريجياً من استقطاب الاستثمارات الصناعية إلى بناء منظومات صناعية متكاملة قادرة على الإنتاج والتصدير وتطوير التكنولوجيا وتكوين الكفاءات المغربية.

ويدعم الحزب إنشاء وتطوير مناطق صناعية متخصصة ومجهزة بالبنيات الأساسية، من بينها الكهرباء والماء والطرق وشبكات الاتصالات والخدمات اللوجستية، مع

تخصيص مناطق للصناعات ذات الأولوية حسب خصوصيات كل جهة. كما يقترح تسهيل حصول المقاولات الصناعية، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، على العقار الصناعي والتمويل والخدمات التقنية، وربط الاستفادة من بعض التحفيزات العمومية بمؤشرات واضحة مثل خلق فرص الشغل، ونقل التكنولوجيا، ورفع نسبة الإدماج المحلي، وتطوير الصادرات.

كما يدعم الحزب سياسة صناعية تقوم على بناء سلاسل إنتاج وطنية مترابطة، بحيث لا تقتصر المملكة على تجميع المنتجات أو تصنيع جزء محدود منها، وإنما تعمل على تطوير الموردين المحليين وإنتاج المكونات والمواد والخدمات المرتبطة بالصناعات الكبرى داخل المغرب. ويستند هذا التوجه إلى فكرة المنظومات الصناعية التي تقوم على ربط الشركات الكبرى بالمقاولات الصغرى والمتوسطة ونقل التكنولوجيا ورفع القيمة المضافة.

ويولي الحزب أهمية خاصة لتطوير الصناعات التي يمكن للمغرب أن يرفع فيها قدرته التنافسية، بما في ذلك الصناعات الغذائية، والسيارات ومكوناتها، والطيران، والنسيج، والصناعات الكيميائية والصيدلانية، والإلكترونيات والكهرباء، والصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة، إلى جانب تطوير صناعات جديدة مرتبطة بالتكنولوجيا والرقمنة. ولا يعني ذلك حصر السياسة الصناعية في هذه القطاعات، وإنما جعلها من بين المجالات التي يمكن أن تستفيد من خطط صناعية متخصصة وفق دراسة الجدوى والقدرة على خلق القيمة.

كما يدعم الحزب تشجيع البحث العلمي والابتكار الصناعي، وربط الجامعات ومؤسسات التكوين بالمقاولات الصناعية، وتطوير برامج لتكوين المهندسين والتقنيين والعمال المتخصصين وفق حاجيات الصناعة. ويقترح تشجيع الشركات التي تستثمر في البحث والتطوير، وتطوير

منتجات مغربية جديدة، وتسجيل براءات الاختراع، ونقل التكنولوجيا وتوطينها داخل المملكة.

ويؤكد الحزب ضرورة جعل الصفقات والاستثمارات العمومية أداة لدعم الصناعة الوطنية، في حدود قواعد المنافسة والالتزامات الدولية للمملكة، من خلال تشجيع الإنتاج المحلي عندما تتوفر فيه شروط الجودة والسعر والقدرة على التوريد. كما يدعم تطوير سياسة صناعية قادرة على إحلال بعض المنتجات المستوردة بإنتاج وطني تنافسي، ليس بهدف إغلاق السوق، وإنما لتقوية القدرة الإنتاجية الوطنية وتقليل مواطن الضعف في سلاسل التوريد.

ويولي الحزب كذلك أهمية للتحول الأخضر في الصناعة، من خلال تشجيع استعمال الطاقات المتجددة، وتحسين كفاءة استهلاك الماء والطاقة، وتقليل النفايات والانبعاثات، وتطوير صناعات إعادة التدوير والاقتصاد

الدائري، بما يجعل الصناعة المغربية أكثر قدرة على الولوج إلى الأسواق التي تفرض معايير بيئية متزايدة.

التجارة والشراكات الاقتصادية

يولي حزب الشباب الوطني التجارة الداخلية والخارجية أهمية خاصة، باعتبارها وسيلة لربط الإنتاج الوطني بالأسواق الداخلية والدولية، وتصريف المنتجات المغربية، وجلب الاستثمارات والتكنولوجيا، وتعزيز حضور المملكة في سلاسل القيمة العالمية. وينطلق الحزب من ضرورة تطوير تجارة خارجية أكثر تنوعاً من حيث الأسواق والمنتجات والشركاء، مع السعي إلى رفع قيمة الصادرات وتقليص الاختلالات التجارية.

وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنظر إلى استمرار العجز التجاري للمغرب؛ فقد بلغت الواردات من السلع خلال سنة 2025 نحو 822.2 مليار درهم، مقابل صادرات

بلغت نحو 469.1 مليار درهم، مما أدى إلى عجز تجاري يقارب 353.1 مليار درهم. ولذلك يدعم الحزب سياسة تقوم على زيادة القدرة التصديرية للمنتجات المغربية ذات القيمة المضافة، بدل الاكتفاء بزيادة حجم الصادرات دون النظر إلى قيمتها ومحتواها المحلي.

ويقترح الحزب وضع برامج وطنية لتطوير الصادرات حسب القطاعات والأسواق، تساعد المقاولات المغربية على التعرف إلى حاجيات الأسواق الخارجية، واحترام معايير الجودة والتعبئة والسلامة، والحصول على الشهادات الضرورية، والمشاركة في المعارض الدولية، وتطوير التجارة الإلكترونية العابرة للحدود. كما يدعم تبسيط الإجراءات الجمركية والإدارية ورقمنة وثائق التجارة الخارجية، بما يقلل الوقت والتكاليف التي تتحملها المقاولات المصدرة. وتوجد بالفعل ضمن خارطة طريق التجارة الخارجية 2025-2027 توجهات مرتبطة برقمنة التجارة الخارجية

وإنشاء شبابيك موحدة وتطوير التجارة الإلكترونية للتصدير.

كما يدعم حزب الشباب الوطني تنويع الشركاء الاقتصاديين للمملكة، مع الحفاظ على العلاقات التجارية القائمة وتطويرها، وتوسيع التعاون مع الدول الأوروبية والإفريقية والعربية والأمريكية والآسيوية، وفق المصالح الاقتصادية الوطنية. ويقترح الحزب إعطاء أهمية خاصة للسوق الإفريقية، من خلال دعم الشركات المغربية الراغبة في التوسع في القارة، وتطوير النقل واللوجستيك والتمويل والتأمين، وتشجيع الشراكات الصناعية التي تسمح بإنتاج بعض السلع داخل البلدان الإفريقية وتسويقها إقليمياً.

كما يدعم الحزب تطوير العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي باعتباره شريكاً تجارياً رئيسياً للمغرب، مع العمل في الوقت نفسه على توسيع قاعدة الشركاء والأسواق لتجنب الاعتماد المفرط على سوق واحدة. ووفق بيانات المفوضية الأوروبية، مثل الاتحاد الأوروبي 33.7% من

تجارة المغرب في السلع سنة 2025، واستقبل 33.2% من صادرات المغرب، وهو ما يبرز أهمية هذه العلاقة وفي الوقت نفسه أهمية تنويع الأسواق.

ويدعم الحزب إبرام وتطوير الشراكات الاقتصادية التي تحقق للمملكة فوائد واضحة، ولا سيما نقل التكنولوجيا، وتطوير الإنتاج المحلي، وخلق فرص الشغل، وتسهيل دخول المنتجات المغربية إلى الأسواق الخارجية، وتطوير البنيات التحتية واللوجستية. كما يؤكد ضرورة أن تكون الاتفاقيات التجارية والاستثمارية خاضعة للتقييم المنتظم، من أجل قياس آثارها على الإنتاج الوطني والصادرات وفرص الشغل والميزان التجاري.

وفي مجال التجارة الداخلية، يدعم الحزب تحديث الأسواق وتنظيم التجارة المحلية، وتطوير أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية، وتحسين سلاسل النقل والتخزين والتبريد، وتشجيع الرقمنة والدفع الإلكتروني، مع حماية المنافسة ومحاربة الاحتكار والممارسات التي تضر بالمستهلك أو المنتج.

كما يدعم إدماج التجار والمهنيين في القطاع غير المهيكل تدريجياً، من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير المواكبة والحماية الاجتماعية، بدل الاقتصارعلى المقاربة الزجرية.

ويهدف الحزب من خلال هذه السياسة إلى بناء شبكة تجارية و اقتصادية متعددة الشركاء، تجعل المغرب قادراً على بيع منتجاته في أسواق متنوعة، وجذب الاستثمارات التي تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد، وربط التجارة بالصناعة والفلاحة والخدمات واللوجستيك، بما يجعل التجارة الخارجية أداة لزيادة الإنتاج الوطني وخلق فرص الشغل وليس مجرد وسيلة لتبادل السلع.

النقل

يرى حزب الشباب الوطني أن تطوير منظومة النقل والبنية التحتية يشكل أحد الشروط الأساسية لتحقيق تنمية تر ابية متوازنة وتقليص الفوارق بين جهات المملكة. ويؤكد

الحزب وجود تفاوت في مستوى توفر البنيات والمنشآت المرتبطة بالنقل بين مختلف الجهات، سواء من حيث شبكة الطرق السيارة والطرق الوطنية، أو النقل السككي والجوي والبحري، وهو ما يستدعي اعتماد رؤية وطنية تضمن ربط مختلف مناطق المملكة بشبكات نقل فعالة وآمنة وقادرة على مواكبة حاجيات السكان والاستثمار والتنمية.

وفي هذا الإطار، يقترح الحزب إعطاء الأولوية لتطوير البنية التحتية الأساسية، ولا سيما الجسور والأنفاق والمنشآت الفنية التي تسمح بتجاوز العوائق الجغرافية وربط المناطق المعزولة بمراكزها الاقتصادية والإدارية. كما يدعم استكمال وتطوير شبكة الطرق السيارة، وربط المدن الكبرى ومراكز الجهات بشبكات طرق سيارة أو طرق وطنية ذات جودة عالية، مع تحسين الطرق الوطنية والجهوية التي تشكل شرايين أساسية للتنقل ونقل السلع والأشخاص.

وعلى مستوى النقل السككي، يدعم الحزب توسيع الشبكة الوطنية تدريجياً لتشمل جهات ومناطق لا تستفيد حالياً من الربط السككي الكافي، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الربط بين جهة الشرق وجهة درعة-تافيلالت وباقي الشبكة الوطنية، وفق دراسات تقنية و اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية والحاجيات الاقتصادية وإمكانات التنمية. كما يقترح دراسة توسيع شبكة القطارات فائقة السرعة نحو جهة سوس-ماسة والمناطق الجنوبية والصحراوية، متى أثبتت الدراسات جدوى هذه المشاريع وقدرتها على تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي مستدام.

وفي مجال النقل الجوي، يدعم حزب الشباب الوطني تطوير المطارات الموجودة وتوسيع طاقتها وتجهيزاتها، مع العمل على تعزيز الربط الجوي الدولي والوطني لمختلف جهات المملكة. ويقترح الحزب اعتماد سياسة ترابية تهدف إلى تمكين كل جهة من بنية مطارية ملائمة لحاجياتها، مع

تطوير المطارات ذات الإمكانات السياحية والاقتصادية ورفع قدرتها على استقبال الرحلات الوطنية والدولية، بما يساهم في فك العزلة عن المناطق البعيدة وتشجيع السياحة والاستثماروالتبادل الاقتصادي.

كما يولي الحزب أهمية استراتيجية للنقل البحري والموانئ، ويدعم تطوير الموانئ الموجودة و إنشاء أو توسيع البنيات المينائية حيث تبرر الحاجيات الاقتصادية والجغرافية ذلك. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز قدرات المملكة في مجال التجارة البحرية واللوجستيك، وتسهيل تصدير المنتجات المغربية واستيراد المواد الضرورية، وتقوية الروابط التجارية مع أوروبا و إفريقيا وباقي الأسواق الدولية، مع دعم الموانئ التي تخدم التنمية الاقتصادية للجهات الساحلية والمناطق الداخلية المرتبطة بها.

ويؤكد الحزب أن مشاريع النقل الكبرى ينبغي ألا تقتصر على ربط المدن الكبرى فيما بينها، بل يجب أن تساهم أيضاً في ربط المناطق القروية والنائية بالمراكز الحضرية

والاقتصادية، بما يضمن استفادة مختلف المواطنين من شبكات النقل والخدمات الأساسية. كما يدعم الحزب اعتماد مخططات جهوية للنقل تكون منسجمة مع التخطيط الوطني، وتراعي الخصوصيات الجغرافية والاقتصادية لكل جهة.

ويرى الحزب أن الاستثمار في الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ والجسوروالأنفاق لا ينبغي أن ينظر إليه باعتباره مجرد إنفاق على البنية التحتية، بل باعتباره استثماراً في الاقتصاد الوطني، لأنه يسهل حركة الأشخاص والبضائع، ويخفض تكاليف النقل واللوجستيك، ويقرب الأسواق من بعضها، ويشجع الاستثمار، ويفتح المجال أمام الجهات الأقل استفادة من التنمية للمشاركة بصورة أكبر في النشاط الاقتصادي الوطني.

الفصل الثالث: الحزب والعدالة

III

يرى حزب الشباب الوطني أن العدالة تشكل إحدى الركائز الأساسية لدولة القانون والمجتمع المتوازن، وأن تحقيق العدالة لا يقتصر على تطبيق النصوص القانونية، وإنما يقتضي ضمان المساواة أمام القانون، وحماية الحقوق والحريات، وتمكين كل مواطن من الولوج إلى القضاء دون تمييز بسبب وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي أو الجغرافي. ومن هذا المنطلق، يعمل الحزب على تطوير منظومة العدالة بما يجعل القضاء أكثر قرباً من المواطن، وأكثر سرعة وفعالية واستقلالية، وأكثر قدرة على حماية الحقوق وتحقيق الإنصاف.

ويؤكد الحزب ضرورة صون استقلال السلطة القضائية وتعزيز الضمانات التي تحمي القاضي من كل تدخل أو ضغط أو تأثير غير مشروع، مع التأكيد في الوقت نفسه على خضوع القاضي للقانون ولقواعد التجرد والنزاهة. كما يدعم الحزب تعزيز آليات التفتيش والتقييم والتأديب المهني وفق مساطر قانونية عادلة وشفافة، بما يحمي استقلال القاضي من جهة، ويضمن محاسبة كل من يثبت إخلاله بواجباته المهنية من جهة أخرى. ويعتبر الحزب أن استقلال القضاء والمساءلة المهنية مبدآن متكاملان لا ينبغي أن يتعارضا.

كما يدعم الحزب توسيع نطاق المساعدة القضائية لفائدة الأشخاص الذين لا تسمح لهم أوضاعهم المالية بتحمل تكاليف التقاضي والدفاع، مع تبسيط المساطر والإجراءات القانونية، وتوفير الإرشاد والمساعدة القانونية للفئات التي تفتقر إلى المعرفة القانونية. ويقترح الحزب تعزيز المراكز والمكاتب المكلفة بالتوجيه والمساعدة القانونية، خصوصاً

في المناطق القروية والنائية، حتى لا يتحول البعد الجغرافي أو الفقر إلى عائق أمام الوصول إلى العدالة.

ويولي الحزب أهمية خاصة لتسريع البت في القضايا والحد من طول أمد المحاكمات، من خلال تعزيز الموارد البشرية للمحاكم، وتطوير البنية التحتية والتجهيزات، وتوسيع الرقمنة، وتحسين تدبير الملفات والمواعيد والتبليغات، مع الحفاظ على جميع الضمانات القانونية للمتقاضين. كما يدعم نشر الأحكام والقرارات القضائية وفق الضوابط القانونية المعمول بها، بما يعزز الشفافية ويساهم في تطوير المعرفة القانونية والقضائية.

ويؤكد حزب الشباب الوطني ضرورة تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك احترام قرينة البراءة، وحقوق الدفاع، وحق المتهم في الاستعانة بمحام، وحق الأطراف في معرفة حقوقهم ومساطر التقاضي، واحترام الآجال والإجراءات التي يحددها القانون. كما يدعم الحزب ترسيخ مبدأ أن العقوبة يجب أن تكون متناسبة مع الفعل

المرتكب، وأن يكون اللجوء إلى العقوبات السالبة للحرية منسجماً مع طبيعة الجريمة وخطورتها، مع تطوير العقوبات والتدابير البديلة حيث يسمح القانون بذلك.

وفي مجال السياسة الجنائية، يدعم الحزب تعزيز الوقاية من الجريمة إلى جانب الردع، من خلال معالجة بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها، ولا سيما الفقر والهشاشة والتسرب المدرسي والإقصاء الاجتماعي والإدمان. كما يشجع تطوير برامج إعادة التأهيل والتكوين لفائدة الأشخاص المحكوم عليهم، بما يساعدهم على العودة إلى المجتمع والاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد انتهاء العقوبة.

ويولي الحزب عناية خاصة لأوضاع المؤسسات السجنية، ويدعم تحسين ظروف الإيواء والرعاية الصحية والتغذية والنظافة والتكوين والتعليم داخل السجون، مع احترام كرامة السجناء وحقوقهم التي يضمنها القانون. كما يدعم برامج التأهيل المهني والنفسي والاجتماعي التي تساعد

السجين على الاستعداد لإعادة الاندماج في المجتمع، مع اعتماد آليات فعالة لمتابعة ما بعد الإفراج بالنسبة إلى الحالات التي تحتاج إلى المواكبة.

كما يضع الحزب حماية الأطفال والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة وكبار السن والفئات الاجتماعية الهشة ضمن أولويات العدالة، من خلال تطوير آليات قانونية ومؤسساتية تضمن وصولهم إلى القضاء وحمايتهم من العنف والاستغلال والتمييز، مع توفير المواكبة الاجتماعية والنفسية والقانونية عند الحاجة.

وفي مجال محاربة الفساد، يدعم الحزب تشديد آليات الوقاية والمراقبة والتحقيق والمساءلة في حالات الرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس وتضارب المصالح وغيرها من الأفعال التي تضر بالمال العام وبالثقة في المؤسسات، مع ضمان احترام حقوق الدفاع والمحاكمة العادلة. كما يؤكد ضرورة حماية كل من يبلغ، وفق القانون، عن ممارسات

فساد أو اختلالات تمس المصلحة العامة، بما يوفر بيئة أكثر أماناً للإبلاغ عن المخالفات.

ويؤكد الحزب كذلك ضرورة تعزيز العدالة الإدارية، وتمكين المواطن من الاعتراض على القرارات الإدارية التي يرى أنها أضرت بحقوقه أو مصالحه المشروعة، وتبسيط مساطر الطعن والتظلم، بما يحقق توازناً بين المواطن والإدارة ويعزز مبدأ خضوع الإدارة للقانون.

ويرى الحزب أن العدالة الاجتماعية والعدالة القضائية مترابطتان؛ فلا يمكن اعتبار المواطن متمتعاً بالعدالة إذا كان فقره أو جهله بالقانون أو بعده عن المؤسسات القضائية يمنعه عملياً من الدفاع عن حقوقه. ولذلك يدعم الحزب بناء منظومة عدالة تجعل القانون متاحاً للجميع، وتحمي الضعيف كما تحمي القوي، وتضمن المساواة في الحقوق والواجبات، وتربط استقلال القضاء بالنزاهة والشفافية والمساءلة، بما يعزز ثقة المواطن في مؤسسات العدالة ودولة القانون.

الفصل الرابع: البيئة والتنمية المستدامة

IV

يولي حزب الشباب الوطني البيئة والتنمية المستدامة أهمية خاصة، انطلاقاً من قناعته بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تستمر على حساب الموارد الطبيعية أو صحة المواطنين وحقوق الأجيال القادمة. ولذلك يدعم الحزب اعتماد نموذج تنموي يقوم على التوفيق بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية.

وفي هذا الإطار، يدعم الحزب حماية الغابات والمناطق الطبيعية ومكافحة التدهور البيئي والتصحر، مع تعزيز برامج التشجير وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة، وتشجيع مشاركة المواطنين والجماعات الترابية في حماية المجال الطبيعي. كما يؤكد الحزب ضرورة حماية الموارد المائية من

الاستنزاف والتلوث، وترشيد استعمالها، وتشجيع إعادة استعمال المياه المعالجة وتجميع مياه الأمطار كلما كان ذلك ممكناً.

ويولي الحزب أهمية خاصة لمكافحة التلوث، ولا سيما تلوث الهواء والماء والتربة، من خلال تشديد مراقبة الأنشطة الصناعية والمرافق التي قد تؤثر سلباً على البيئة، وإلزامها باحترام المعايير البيئية المعمول بها. كما يدعم تطوير شبكات جمع النفايات ومعالجتها، والانتقال تدريجياً من منطق التخلص من النفايات إلى منطق الفرز وإعادة الاستعمال وإعادة التدوير، وتشجيع الاقتصاد الدائري.

كما يدعم حزب الشباب الوطني الانتقال التدريجي نحو استعمال الطاقات النظيفة والمتجددة، وتشجيع الاستثمار في الطاقة الشمسية والريحية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، مع العمل على تحسين النجاعة الطاقية في المباني والمصانع ووسائل النقل والمؤسسات العمومية. ويهدف الحزب من ذلك إلى تقليل استهلاك الطاقة والحد

من الآثار البيئية للأنشطة الاقتصادية، مع الحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وفي مجال المدن، يدعم الحزب بناء مدن أكثر استدامة، من خلال توسيع المساحات الخضراء والحدائق العمومية، وتحسين النقل العمومي، وتشجيع وسائل النقل الأقل تلويثاً، وتطوير مسارات خاصة بالدراجات والمشاة حيثما تسمح البنية الحضرية بذلك. كما يؤكد ضرورة مراعاة البعد البيئي في تصميم الأحياء والمشاريع العمرانية الجديدة، بما يضمن جودة الحياة ويحسن تدبير الماء والطاقة والنفايات.

ويرى الحزب أن حماية البيئة يجب أن تكون كذلك فرصة اقتصادية لخلق فرص شغل جديدة، ولذلك يدعم تطوير المهن المرتبطة بالطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، ومعالجة المياه، والصيانة البيئية، والفلاحة المستدامة، والتكنولوجيا الخضراء. كما يشجع التكوين المهني

والجامعي في هذه المجالات لإعداد كفاءات وطنية قادرة على مواكبة التحولات البيئية والاقتصادية.

ويؤكد حزب الشباب الوطني أن التنمية المستدامة لا تعني إيقاف التنمية أو الحد من الاستثمار، وإنما تعني توجيه التنمية نحو نموذج أكثر توازناً، يحقق النمو وخلق فرص الشغل وتحسين مستوى عيش المواطنين، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الموارد الطبيعية والبيئة للأجيال القادمة.

ختام الميثاق التاسيسي

لحزب الشباب الوطني

حزب الشباب الوطني

ⴰⵣⴰⵍⵓ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ

Parti de la Jeunesse Nationale

كلمة إلى المواطن

في ختام هذا الميثاق التأسيسي، يؤكد حزب الشباب الوطني أن الغاية من العمل السياسي ليست الوصول إلى المسؤولية من أجل المسؤولية، و إنما خدمة المواطن، وصون كرامته، والمساهمة في بناء وطن تتاح فيه الفرص للجميع، ويشعر فيه كل مواطن بأن صوته وحقوقه وطموحاته لها مكان داخل مؤسسات الدولة.

إن المغرب لا يبنى بجهد فئة واحدة، ولا يمكن أن يكون مستقبل الوطن مسؤولية الدولة وحدها، بل هو مسؤولية مشتركة بين المؤسسات والمواطنين، وبين الأجيال التي عاشت الماضي والأجيال التي تحمل مسؤولية المستقبل.

وإلى شباب المغرب، نقول: إن الشباب ليس مجرد مرحلة عمرية، وليس رقماً في الإحصائيات، بل هو طاقة المجتمع وعقله المتجدد وقدرته على صناعة المستقبل. فلا تجعلوا صعوبات الحاضر سبباً للتخلي عن طموحاتكم، ولا

تسمحوا للإحباط أن يقنعكم بأن التغيير مستحيل. تعلّموا، ناقشوا، اختلفوا، اقترحوا، وشاركوا في الحياة العامة، وحافظوا على حقكم في الحلم والعمل من أجل وطن أفضل.

إن الوطن يحتاج إلى شباب يؤمن بأن المعرفة قوة، وأن العمل مسؤولية، وأن الاختلاف لا يعني العداء، وأن المواطنة لا تقتصر على المطالبة بالحقوق، و إنما تشمل أيضاً تحمل المسؤولية واحترام القانون والمساهمة في خدمة المجتمع.

ويؤكد الحزب أن الأجيال الجديدة ليست مطالبة بأن ترث المستقبل كما هو، و إنما بأن تساهم في صنعه. فكل فكرة جادة، وكل مبادرة نافعة، وكل كلمة مسؤولة، وكل يد تمتد للبناء بدل الهدم، يمكن أن تكون جزءاً من التغيير الذي يحتاجه المجتمع.

ومن هذا المنطلق، يفتح حزب الشباب الوطني أبو ابه أمام كل مواطن يؤمن بقيمة العمل المشترك، ويحترم الاختلاف،

ويرغب في المساهمة في الشأن العام، بعيداً عن الإقصاء والتمييز، وفي إطار القانون والمؤسسات.

فالمستقبل لا ينتظر أحداً؛ نحن من نصنعه.

عاش المغرب، وعاش شبابه، وعاش كل مواطن يساهم في بناء وطنه بالعلم والعمل والمسؤولية.

حزب الشباب الوطني
ⵓⵓⵙⵙⵓ ⵏ ⵓⵔⵣⵓⵖ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵓⵏⵎⵎⴰ
Parti de la Jeunesse Nationale

معا من اجل مغربنا

اقوى

من اعداد لجنة الكتابة والتقارير

1) المحبي عبد الرحيم
2) جلال بنعيسى
3) وئام المهدي
4) طه الاوراسي
5) يونس رضوان
6) وفاء لوقيد
7) محمد السراج
8) امين لهبي
9) عبد العلي سباعي ادريسي
10) خديجة فرفور
11) ياسمين المعاشي
12) اية لقوييد
13) صلاح اسبان
14) اية الغزال
15) عبد الحليم النقيري
16) علي المسعودي
17) حمزة سيلوغ
18) فاطمة الزهراء الخليع

حزب الشباب الوطني

ⵍⵃⵣⴱ ⵏ ⵜⵓⵔⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏⵜⵉⵎⵣⵡⴰⵔⵏ

Parti de la Jeunesse Nationale